

أسلوب جديد لتدجين
المعارضة في الجزائرأزراج عمر
كاتب جزائري

يبدو واضحا ان النظام الجزائري قد شرع الآن في تنفيذ سيناريو سياسي محكم يقوم على الانتقال من مرحلة السياسات القديمة المتمثلة في احتواء أحزاب المعارضة أو تشظيتها، كما كان الأمر في عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة إلى سياسات الهيمنة الناعمة عليها. وهذه المرحلة بتصدر واجهتها السياسية الرئيس عبدالمجيد تبون.

تتميز هذه المرحلة بخصائص كثيرة منها تجنب أفعال الإصطدام مع الأحزاب المدعومة بالجنح الديمقراطية أو الإنسحاق وراء أي عنف رمزي أو مادي سياسي معها. ويرى عزابو هذه المرحلة أن الضرورة السياسية تقتضي الآن خوض عمليات تدجين أطراف أحزاب المعارضة الطامعة في نيل نصيبها من كعكة المناصب في سدة الحكم في المدى المنظور وجعلها في نهاية المطاف مجرد ديكور استشاري للسلطة الفعلية.



الضرورة السياسية تقتضي الآن خوض عمليات تدجين أطراف أحزاب المعارضة الطامعة في نيل نصيبها من كعكة المناصب في سدة الحكم وجعلها في نهاية المطاف مجرد ديكور استشاري للسلطة الفعلية

لا شك أن قراءة بانوراما المشهد السياسي الجزائري منذ تولي تبون منصب رئيس الجمهورية تبين أن هذا التوجه الأخير هو ما يؤكد نموذج المناورات الفريدة التي تجربها مؤسسة الرئاسة راهنا مع ما يسمى بالشخصيات الوطنية ومع أحزاب المعارضة مقلمة الأظفار، وهو ما تفصح عنه أيضا عمليات إطلاق سراح عدد من نشاطات الحراك الشعبي بالتقسيم وبشروط ما تزال طغي الكتمان كما هو الأمر مع لخضر بورقعة الذي التزم الصمت في بيته منذ إطلاق سراحه حتى الآن.

من الواضح أيضا أن إطلاق سراح الأمانة العامة لحزب العمال لويضة حنون، وذلك بعد تسعة أشهر من اعتقالها بتهمة التآمر على أمن الدولة، وحكم عليها بـ15 سنة سجنًا، يدخل بلا ريب في إطار تكثيف جرعات المحاولات التي يبذلها تبون وفريقه الاستشاري من أجل التفريغ النفسي التدريجي والمهجي للاحتقان والتزاع السياسي في البلاد.

لكن الغريب في الأمر هو هذا التغيير المفاجئ للموقف الذي قام به النظام الجزائري تجاه لويضة حنون خلال هذا الأسبوع حيث بزأها من تهمة التآمر على أمن الدولة التي استبدلها بتهمته شكلية تتمثل في عدم تبليغها للسلطات المعنية بالاحتواء وبين شبه السري الذي حضرته إلى جانب الجماعة التي قائد صالح وجماعته.

في هذا السياق يُطرح هذا السؤال: كيف يمكن تفسير هذا التغير المفاجئ تجاه لويضة حنون وهل حدث بسبب خطورتها السياسية أم من أجل تمكين النظام الجزائري من ممارسة لعبة خلق الأوضاع الجديدة باستمرار وعن قصد بهدف إشغال الرأي العام عن المسألة السياسية الحقيقية وهي أزمة شرعية الجماعة الحاكمة راهنا على مستوى مختلف أجهزة الدولة المركزية والوطنية؟

في الواقع، لا تشكل لويضة حنون تهديدا للخيار النمطي للنظام القائم سواء في الماضي أو في الحاضر حيث عودت المشهد السياسي الوطني على أنها ليست لاعبا سياسيا راديكاليا خاصة وأن حزبها، المصنف في خانة اليسار التروتسكي، لم يساهم يوما في قلب الطاولة على أيديولوجيا الخيار الرأسمالي المتوحش المطبق في الجزائر منذ حكم الشاذلي بن جديد وتعمق أكثر في عهدي الرئيسين السابقين اليمين زروال وعبدالعزیز بوتفليقة.

أزمة لويضة حنون مزدوجة. يتمثل العنصر الأول من هذه الأزمة في أنها لم تقدم نموذجا للمرأة السياسية الديمقراطية في المجتمع الجزائري. والدليل على ذلك أنها سيطرت لأكثر من 20 سنة على حزب العمال وهو ما يتناقض مع تقاليد التناوب على السلطة.

ويتلخص العنصر الثاني من أزمتهما في كون حزب العمال الذي تقوده لم يتطور فكريا وشعبيا وتنظيميا وسياسيا وفق خصائص المجتمع الجزائري الذي ينخر الخلف الاجتماعي والفكري والثقافي والتعليمي مفاصل بنياته المختلفة. في هذا الخصوص فإن كل الشواهد تؤكد أن حزب العمال لم يلعب دورا حاسما في تنمية الثقافة اليسارية ذات الخصوصية الوطنية في المجتمع الجزائري. كما أنه لم يؤسس منابر إعلامية لنشرها، فضلا عن ذلك فإنه لم يناضل لكي تآخذ مكانتها في المناهج التعليمية. وبذلك يمكن القول إن الشريحة المعالمة الجزائرية قد تركت فريسة للازمات الاقتصادية المتلاحقة وتداعياتها الاجتماعية الوخيمة وإعلام الإثارة الذي يزيّف الحقائق، وجزء هذا يكون حزب العمال قد ساهم بقسط وافر في طمس فاعلية اليسار الجزائري.

على أساس ما تقدم يرى المرء أن السياسيين الجزائريين العارفون بتطورات الوضع الجزائري المتنازع أن إطلاق سراح لويضة حنون لا يقلق السلطات السياسية وإن كان يطرح بعض الأسئلة حول مصداقية القضاء الجزائري وتطبيقاته للقوانين من جهة. ومن جهة أخرى يعتقدون أن إطلاق سراحها يرمي في الجوهر إلى تحقيق التفريغ النفسي لبعض شحنات الغضب لدى جزء معين من مكونات الشارع الجزائري وهو اليسار التروتسكي. ويدخل القرار أيضا في إطار صنع معادلات السياسة الناعمة في المشهد السياسي الجزائري سعيا لتثبيت شرعية تبون الذي يظهر نفسه بأنه رجل المصالحة، وأنه يميز بين العمل السياسي الشرعي الذي تمارسه الأحزاب السياسية المعارضة غير المتورطة في الفساد المالي والسياسي وبين "العصابة" التي سعت إلى تنفيذ الانقلاب بقيادة الجنرال محمد مدني، المدعو بوقوق، والجنرال عثمان طرطاق وسعيد بوتفليقة وأعاونهم.

أزراج عمر كاتب جزائري

العرب بين سياسة الممكن
وسياسة المستحيل

تلمس الطريق إليها. كان الإنسان السوري يُسقى في كل لحظة عيش بعد أن جُرد من قدرته على اختيار طريقته في التفكير في حياته والتعبير عنها. لذلك يمكن القول إن الإنسان العربي يعيش حياة، هي ليست تلك الحياة التي يستحقها أو تليق بأدميته. إنها الحياة التي اختارها له النظام الحاكم. وهو اختيار لم يتم لأسباب سياسية بل لمصالح تستطبع من خلالها طبقة بعينها أن تستمر في عيشها ولهاها على حساب المبادئ والحقوق الأساسية التي تم تدميرها بشكل ممنهج.

غياب السياسة عن الحياة العربية كان له أثر مدمر على الحياة العربية. لقد تم تعطيل العقل السياسي لتحل محله عاطفة هوجاء لا تنطوي إلا على شعارات تدعو إلى الضحك ومن ثم تستدعي البكاء. فالنتائج ليست سارة. ذلك لأن العالم العربي يعيش حالة انهيار ليست نهايتها مرئية في الأفق. لقد انتهن صانعو الكذبة غير أن الكذبة لا تزال تغري جموعا من البشر من أجل تصديقها.

بالنسبة للعرب فإن السياسة ليست فن الممكن بل هي فن المستحيل. ذلك ما يجعلهم يسرون قضاياهم واحدة تلو الأخرى وهم يظنون أنهم ماضون إلى المهلكة.

صارت أقوى من سلطة الواقع. لم تعد الحياة المباشرة مهمة. كانت هناك مشاريع لحياة مقبلة هي أهم من الحياة الحالية.

لذلك فكرة دينية استفادت منها الأنظمة المدنية وكرستها نهجا لها.

لقد استسلمت الشعوب العربية لبلاغة التجريد. ذلك لأن سلطة الوهم صارت أقوى من سلطة الواقع. لم تعد الحياة المباشرة مهمة. كانت هناك مشاريع لحياة مقبلة هي أهم من الحياة الحالية

على سبيل المثال فقد ضحك النظام السوري على السوريين بفكرة الممانعة والصمود لتحل محل فكرة بناء وتغيير وتحديث سبل العيش اليومية في سوريا. فما دام النظام يقاوم فإن الشعب ينعم بكرامة الوجود. كلها معان تجريدية. فلا مقاومة النظام حقيقية ولا كرامة الوجود يمكن

بسعادة لإرادة حاكميه التي يجب أن تكون إرادته.

إنها معادلة سوق، البائع والشاري هما الشخص نفسه فيما يستمر الشعب في أداء دوره باعتباره متفرجا وشاهدا أحرص.

لو كانت هناك سياسة في العالم لما حكم حزب الله لبنان. ميليشيا مسلحة تمولها دولة أجنبية هي إيران تتحكم بمصير شعب سبق له أن تعرف على الحرية بآرقى صورها وكان دائما يتكلم بلغة عالمية.

ولو كانت هناك سياسة في العالم العربي لما تمكن شخص جاهل مثل مقتدى الصدر أن يشكل رقما صعبا في العملية السياسية في بلد عريق مثل العراق.

أتذكر خطب الزعماء العرب، من جمال عبدالناصر إلى صدام حسين مرورًا بحافظ الأسد ومعمار القذافي وجعفر النميري فلا أتوقف أمام جملة واحدة تحمل مضمونا سياسيا.

كانت تلك الخطابات الطويلة جدا والمملة والمكررة ومنزوعة الدسم مجرد هذيان شخصية يختلط من خلالها الغرور الشخصي بالكبرياء المريضة فكانت النتيجة أن لا يُقال أي شيء نافع. لقد استسلمت الشعوب العربية لبلاغة التجريد. ذلك لأن سلطة الوهم

فاروق يوسف
كاتب عراقي

السياسة في أبسط تعريفاتها هي فن الممكن. ولكن هل السياسة ممكنة في العالم العربي؟ كل المعطيات ومنذ عقود لا تشير إلى أن العرب قد عرفوا الطريق إلى السياسة. كان هناك دائما حكام ولم تكن هناك حكومات بالمعنى الذي يمكن الاستدلال إليه وظيفيا.

لم تكن الطبقة السياسية الحاكمة لتتضرع بادئنا حاجة إلى أن تراقب نفسها، بقدر ما كانت تؤلف كل شيء من أجل مراقبة الآخرين. الآخرون بالنسبة لتلك الطبقة ليسوا خصوما يستحقون قسطا من التفاسير بل هم الأعداء الذين يجب التخلص منهم وسحقهم.

شيء ما يجعل كل شيء خاضعا لمعادلة الصراع المصيري. الحكومة تدافع عن مصالح الشعب عن طريق قمعهم. هي في ذلك إنما تمارس نوعا من الإرشاد والتوعية والتثقف المجاني من أجل أن تكون صورة الوطن أكثر وضوحا.

كان خطاب السلطة يبدأ دائما بعبارة "أيها الشعب العظيم" فيما كان المطلوب من ذلك الشعب العظيم أن يمضي قدما في نومه السعيد، مستسلما

الدبلوماسية لغتان، ونحن نجد واحدة

معدلاته على نحو لا يقرأ الزائد فيزيدي، ثم لا يقرأ الناقص فيزيدي، أو يقرأ الناقص على أنه زائد، أو لا يقرأ الأرقام من الأساس، ويكتفي بالشعارات، فإن "اللامه" التاريخية سوف تكون عملا من أعمال بناء متحف تاريخي للمواقف والحقوق الصانعة.

عندما ننهب إلى مجلس الأمن لكي نندد ولنعلن ونحذر، فإننا نصرص بقلب حار. هذا مفهوم. ولكنه تصرف لا عقل فيه ولا منطق ولا حساب. وسيكون أداة للآذى إذا ما قوبل ببيتو بمحو كل ما سبق من قرارات دولية نحاول أن نتكى عليها.

وسيكون مسعى لا جدوى منه، حتى إذا صدر قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة يؤكد الحقوق المشروعة للفلسطينيين. فهذه الحقوق تتناقل والقرارات دول الجمعية العامة تتناقل معها. وذلك بما أن ما صدر عنها حفنة قرارات تكاد لا تعني شيئا من الناحية العملية.

ولكي لا يُساء الفهم، بالظن أن "صفقة ترامب" فرصة، يحسن الأيساء الفهم، بالظن أن الدبلوماسية ليست رياضيات.

إنها لغة ما يُقال بما لا يُقال. وبما أنها مناورة حول ما يمكن في الأفق، فإنها الأرقام من دون أرقام.

كل ما دون ذلك، عذرا، خبط عشواء في هراء الكلام؛ سباحة في حوض بلا ماء.

ترامب نفسه، أن يرفع ضدها الفيتو، لأنه سوف يبدو كمن يصفع نفسه، أو يهين التزامات سبق للولايات المتحدة أن تعهدت بها. وفي هذا رد كاف، لمن يصورون تلك "الصفقة" على أنها "صفقة".

في حين أن أي صياغة أخرى، تُقال بالفيتو، أو أي كلام زائد ليزيد الجدل، سيكون صفقة نصفها نحن لأنفسنا، تعني الولايات المتحدة من التزاماتها، أو توفر لها مبررا للتخلي عنها.

القول لا، حق مشروع أيضا، لمن يرى في المعروض عليه ظلما. وهو حق مشروع حتى عندما لا تملك خيارات أخرى. فهي "لا" للتاريخ، بل للقول إن الضعف لا يغني عن الحق ولا يستبدله. ولكن المرء، وهو يقول لا، يتعين عليه أن يحسب الحساب للأفق المقبل، وأن يعد له ما استطاع لكي يوقف الظلم عند حد على الأقل. بمعنى أن نقول "لا" مرة، من دون أن نضطر لقولها مرة أخرى وأخرى. تكرر الـ"لا"، تكرر للضعف واستمراره، ودليل على عدم إجراء الحسابات الضرورية لقراءة الأفق. السياسة رياضيات في نهاية المطاف. والمعادلات التي تتربك اليوم، على ظلم، يحسن أن يُعاد النظر فيها، لكي لا يتربك عليها المزيد من الظلم.

القراءة الخاطئة للفرص والإمكانات ليست مشكلة الظالم. إنها مشكلة المظلوم. ذلك أنه عندما يقوم بتركيب

الثانية للدبلوماسية. إذ تقدم أحدهم كتاب، فجاءه الرد ليقول "إن كتابك يهين التزامات سبق للولايات المتحدة أن تعهدت بها. وفي هذا رد كاف، لمن يصورون تلك "الصفقة" على أنها "صفقة".

لأنه غير مفيد ولا جديد فيه". ويقال في السياسة "لا تقل لا أبدا". وكان الزعيم الراحل ياسر عرفات يجمع بين اللا والنعم، فلا يعرف محاوره ما هي الحدود بينهما، بينما هو يعرف.

الرفض المطلق، هو "لا" مطلقة. وهذا بعيد كليا عن اللغة الثانية للدبلوماسية. ولكن يجب الاعتراف في الوقت نفسه، أن "اللغة الثانية" ليست مقدسة، ولا هي بحد ذاتها هدف. لأن اللغة الأولى، أو لغة الموقف هي الهدف. كان يمكن أن يظل كافيا لرفض "صفقة ترامب"، بطريقة مذهلة، أن يتقدم المعنيون بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، يتألف من فقرة واحدة، تقول "إن المجلس يؤكد تمسكه بمقررات الشرعية الدولية التي صادقت عليها الولايات المتحدة، ودعمت تنفيذها، كما صادقت عليها كل الدول دائمة العضوية الأخرى".

فقرة وحيدة كهذه، لن تقول حتى "نعم" لتلك "الصفقة" الظالمة. ولكنها تقول: لا صريحة، من دون أن تقولها بالفعل. وسوف يكون من الصعب على الولايات المتحدة، وعلى الرئيس دونالد

علي الصراف
كاتب عراقي

الدبلوماسية، في أحد أهم وجوهها هي قول الشيء نفسه، بلغة أخرى. أو بالأحرى، فإنها لغتان. الأولى تقول الموقف بكل ما قد ينطوي عليه من خضونة ومراد، والثانية، تعيد صياغته ليبدو إيجابيا، وقابلا للإصغاء. يسمح هذا الأمر بالكثير من المناورات. والمناورات جزء مهم من "الصناعة". ولكنه يسمح، من ناحية أهم، بإتاحة الفرصة للطرف الأخر للتمامل أو التفاعل قبل الرفض. كما أنه يسمح بتحويل الموقف الصلب ليبود مرنا، من دون أن يكون مرنا بالفعل.

الغاية، في النهاية، هي أن تحصل على ما تريد، أو أغلبه، وتقدم أقل ما يمكنك تقديمه. بعبارة أخرى: أن تكسب العنق من دون أن تقتل الناطور. بل وأن تقول للناطور إن ما تأخذه من العنق مفيد له أكثر.

على امتداد عقود طويلة، تمتعت "دبلوماسيةنا" العربية، بموهبة التحدث بلغة الموقف. وعندما ترتفع الحرارة في القلوب، فإنها يمكن، بسهولة، أن تتحول إلى شعارات وتشنجات، وهذه الأخيرة إلى صراخ. وهذا مما لا يفيد أي قضية. يُذكر مثال من عالم النشر هو لا أكثر من مثال على الرفض باللغة



الانقلاب على الفريق قائد صالح وجماعته.